

باسم جلالة الملك

ملف رقم : 93 / 79 14

قرار رقم : 431

في السنة الرابعة عشرة بعد الأربعمائة وألف وفي اليوم السابع من شهر
رجب موافق 21 دجنبر 1993
ان الغرفة الدستورية

وهي مؤلفة من السيد محمد عمور رئيس الغرفة الاولى بالمجلس الأعلى بصفته
رئيسا نيابة عن الرئيس الاول للمجلس الأعلى وأعضائها السادة : مكسيم أزولاي
وعبد العزيز بنجلون والحسن الكتاني ومحمد بحاجي ومحمد مشيش العلمي
نظرا للدستور الصادر الأمر بتنفيذ نص مراجعته بمقتضى الظهير الشريف رقم
155-92-1 بتاريخ 11 من ربيع الاخر 1413 (9 أكتوبر 1992) وخصوصا الفصلين
102 و 79 من الدستور .

نظرا للظهير الشريف رقم 176-77-1 بتاريخ 20 جمادى الاولى 1397
(9 مايو 1977) بمطابقة القانون التنظيمي للغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى
وبالأخص منه الفصل 23 والفصول التي تليه .

نظرا للظهير الشريف رقم 289-83-1 بتاريخ 7 محرم 1404 (14 أكتوبر
1983) بمطابقة قانون يؤهل بموجبه الرئيس الاول للمجلس الأعلى والأعضاء المتألفة منهم
الغرفة الدستورية بهذا المجلس في 6 محرم 1404 (13 أكتوبر 1983) جميع
الاختصاصات المسندة الى الغرفة الدستورية بمقتضى أحكام الدستور والقوانين التنظيمية
وفق الشروط والاجراءات المقررة فيها وذلك الى بداية دورة أكتوبر الاولى من الفترة
النيابية التشريعية المقبلة .

نظرا للظهير الشريف رقم 154-84-1 المعتبر بمطابقة قانون صادر في 6 محرم
1405 (2 أكتوبر 1984) تمدد بموجبه أحكام الظهير الشريف رقم 289-83-1
الصادر في 7 محرم 1404 (14 أكتوبر 1983) المشار اليه أعلاه .

نظرا للظهير الشريف رقم 177-77-1 بتاريخ 20 جمادى الاولى 1397
(9 مايو 1977) بمطابقة القانون التنظيمي المتعلق بتأليف مجلس النواب وانتخاب
أعضائه وبالأخص منه الفصول 47 و 48 و 49 .

نظرا للعرضة المقدمة من طرف السيد حسن نجمي بتاريخ 8 يوليو 1993 بواسطة
الأستاذ عبد الكبير طيبي المحامي بهيئة الدار البيضاء المسجلة بكتابة الغرفة الدستورية
الرامية الى الغاء الاقتراع العام المباشر المنجز بتاريخ 25 / 6 / 1993 بالدائرة الانتخابية
لابن أحمد عمالة سطات والتي فاز فيها السيد محمد فارس
نظرا للتقرير الذي أعده المقرر المعين السيد محمد بحاجي
وبعد مداولة طبق القانون
حيث ان الطعن منسب على الدائرة الانتخابية ابن أحمد عمالة سطات وأن هذه
الدائرة ألغيت انتخابها بالقرار رقم : 430 الصادر عن الغرفة الدستورية يومه في ملف
الطعن عدد 93 / 825 مما يصبح معه الطلب المقدم من طرف السيد حسن نجمي
غير ذي موضوع .

لهذه الأسباب

تصرح بأن الطعن موضوع هذا الملف أصبح غير ذي موضوع .
وتأمر بتبليغ هذا القرار على الفور الى مجلس النواب %

الامضاءات :

عبد العزيز بنجلون

مكسيم أزولاي

محمد عمور

محمد مشين العلمي

محمد بحاجي

الحسن الكتاني